حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي - العدد ٢٢، تشرين الأول ٢٠٠٥



البرنامج التدريبي في الإدارة المالية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المؤسسات العامّة والمصالح المستقلة وسلطات الوصاية عليها (ص١٢)

الافتتاحية

مقابلة مع وزير المالية: الدكتور جهاد أزعور يفصّل الخطط المستقبلية لوزارة المالية

أجرى فريق تحرير "حديث المالية" مقابلة مع وزير المالية الدكتور جهاد أزعور بعد تسلّمه مهامه في ٢١ تموز ٢٠٠٥. وهدف اللقاء إلى استعراض تحدّيات المرحلة المقبلة، وسؤاله عن رؤية وزارة المالية والوسائل التي ستعتمدها لاسترجاع ثقة المواطنين وعن رسالته إلى الموظفين، لاسيّما الشباب منهم... حمل ردّ الوزير التفاؤل لناحية مستقبل وزارة المالية حيث عرض عناوين طموحة وواضحة تترجم العزم في التغيير والتخطيط له...

آفاق المرحلة الراهنة

على صعيد التحدّيات، فضّل الوزير أزعور اعتماد كلمة "آفاق المرحلة" واعتبر أنها مبنيّة على جعل وزارة المالية مثالاً لما تصبو إليه إدارة القرن الـ ٢١، من خلال العمل على أربعة محاور هي: تطوير الجهاز البشري، وتحديث أساليب العمل، وخلق ثقافة مؤسساتية خاصة بوزارة المالية تعطيها هوية واضحة وميزة، والعمل كفريق واحد ضمن رؤية موحدة للأهداف ولشرعة العمل من خصائصها:

- تأمين الخدمة العامة بأفضل طريقة وأقل كلفة للمواطن.
- إدارة السّياسة الماليّة والاقتصادية بحكمة وشفافية.
- إدخال الإصلاح اللازم لخلق إدارة عصريّة تستعمل الوسائل الحديثة في العمل.
- تحويل وزارة المالية إلى مركز لاستقطاب الكفاءات ولتطوير القدرات في القطاع العام. وأضاف الوزير أزعور إن من أولى المهمات التي سنسعى لتحقيقها في وزارة المالية هي وضع رؤية جديدة وإستراتيجية عمل لوزارة المالية اللّبنانية تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الأخيرة التي واجهتها البلاد والتحديات المقبلة ورغبة الشعب اللبناني في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وحسن إدارة المال العام.

◄ ◄ ◄

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب
- المعهد المالي يطلق برامج التدريب الوظيفي في وزارة المالية (ص١)
- قانون العمل والقانون الإداري في محور اهتمامات التدريب (ص٢)
- لقاءات دورية لتفعيل آلية التحصيل في المالية العامة (ص٣)
- "نظام القضايا" و"تكنولوجيا البضائع" في الجمارك (ص٣)

شركاء في التدريب
- برنامج "إحصاءات التجارة الخارجية" ضمن مشروع البنك الدولي لتعزيز القدرات في العراق اختتام أولى نشاطات التعاون مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التي استضافها المعهد المالي (ص٤)
- السفير الفرنسي يشيد بجهود المعهد المالي في مجال التدريب في القطاع العام (ص٥)

أخبار الوزارة
- من التواص إلى التفاعل: وزارة المالية والمعهد يعيدون إطلاق لجان التشاور المشتركة (ص٦)
- تعزيز الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد في وزارة المالية يبدأ بحلقة حوار مع الخبراء والاختصاصيين وممثلي الجمعيات (ص٦)
- فرع خدمة المكلفين يساهم في تسهيل إنجاز المعاملات (ص٨)
- مديرية الضريبة على القيمة المضافة في هيكليتها الجديدة (ص٩)
- خفض الفائدة على ضريبتي الدخل والأملاك المبنية إلى ٩٪ (ص٩)

آخر أخبار الجمارك

مشاريع جديدة
- نحو رؤية وخطة عمل جديدة لوزارة المالية وزارة المالية تطل على المواطنين عبر شاشات التلفزة (ص١١)

الملف:
- البرنامج التدريبي في الإدارة المالية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المؤسسات العامّة والمصالح المستقلة وسلطات الوصاية عليها (ص١٢)

أخبار سريعة (ص١٥)
حديثكم حديثنا (ص١٦)
حياة الوزارة (ص١٧)
المكتبة المالية (ص١٨)

الافتتاحية

هذه الأهداف التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحقيق أهداف وزارة المالية بالارتقاء بأدائها إلى مستوى يتوافق مع متطلبات عصر المعرفة وبشكل يجعل منها عنصر منافسة في الاقتصاد ويساهم في توفير الخدمة الأفضل للوطن والمواطن. هذا بالإضافة إلى متابعة العمل في مشاريع التحديث والتطوير في المالية العامة والدوائر العقارية والمساحة والجمارك، والتشديد على تطوير كفاءات الموظفين والعاملين فيها لتحقيق ذلك من خلال المعهد المالي.

تغيير المقاربة المعتمدة

وقال الوزير إننا حالياً في مرحلة جديدة، فبعد أن شمل الإصلاح البنى التحتية والإجراءات العمليّة، آن الأوان أن يتناول



العلاقة مع الأطراف المعنية وأن نبدأ في خلق رؤية جديدة لوزارة المالية نلتزم بها ونبدأ بإيجاد القدرات البشرية الأفضل للعمل في المكان المناسب وبتطوير أساليب العمل وتعزيز حسّ المسؤوليّة وأخلاقيّة العمل. وتحقيقاً لهذه المبادئ تمّ استحداث ما سمّي باللّجان الإداريّة المشتركة (Management committees) وهي تتألف من موظفين من مديريّات مختلفة أو تكون لجان داخليّة ضمن بعض المديريّات، تجتمع دورياً لتقريب وجهات النظر وتوحيد التطبيقات وأخذ قرارات وخلق جسور تواصل داخلي وتعزيز التواصل الخارجي وتسهيل الإجراءات أمام المواطنين.

خدمة المواطن وأخلاقية العمل

هنا شدد الوزير أزعور على أهمية خدمة المواطن من خلال تحسين نوعية الخدمات والتخفيف من العقبات وتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات.وتابع الوزير أزعور إن من الأهداف التي سنسعى إليها، رفع مستوى أخلاقية العمل، والالتزام بالشفافية وتعزيزها، وتطوير إمكانات المعالجة الإلكترونية للمعاملات وللضرائب (e-government & e-taxation) ومخاطبة الناس والتواصل معهم بشكل منهجي ومتواصل من خلال لجان تشاور مشتركة تبدأ العمل قريباً مع الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة ومؤسسات القطاع الأهلي بشكل يتعزز فيه التواصل بين هذه القطاعات ووزارة المالية وينتقل معه من مرحلة التواصل إلى مرحلة التفاعل الهادف والبناء. يأتي هذا التوجه من التزامنا بما جاء في البيان الوزاري من "تحسين نوعية الخدمات للمواطنين واحترام حقوقهم وكرامتهم بغية نيل ثقتهم بوصفهم يشكلون الهدف الأساس لعمل ودور مؤسسات الدولة وإدارتها وذلك من خلال اعتماد أساليب عمل حديثة وبسيطة وسريعة وشفافة كذلك في توسيع وتطوير مجالات الحكومة الالكترونية وسيلةً حديثة لخدمة المواطنين". وذلك مع مراعاة القوانين المؤتمن على تطبيقها كل من الإدارة والإداريين. وهذا من العناصر الرئيسة في تعزيز ثقة المواطنين.

دور العنصر البشري

نهاية تحدث الوزير عن الدور الأساسي الذي سيلعبه تطوير الطاقات البشرية، مشدداً أنه "لا إصلاح من دون إصلاحيين" وأنهم موجودون في الإدارة، و"أن دورنا كمسؤولين هو إعطاءهم الفرصة وتقديم ما يلزم من دعم معنوي ومساندة وإمكانيات تمكنهم من تحقيق تقدم كلّ في إدارته ومجال عمله. وعندما نوفر لهم هذه الإمكانات وكذلك فرص الإطلاع والمقارنة من خلال التدريب والتعليم والتطوير نكون قد وضعنا الإدارة على الطريق الصحيح. وفي هذا الإطار لا بد من التنويه بالمعهد المالي وبدوره في هذه العمليّة وكذلك التأكيد على التزامي تفعيل دوره على مستوى جميع إدارات وزارة المالية.

رسالة الوزير إلى الموظفين

تلخّصت رسالة الوزير أزعور إلى الموظفين بالتذكير بأهمية مشاركة كل منهم في تغيير المقاربة المعتمدة تحقيقاً لآمال اللبنانيين بغد أفضل وبأهمية أن يكونوا حاملي شعلة التغيير داخل الإدارة وخارجها من خلال ممارستهم لدورهم على ضوء احترامهم لحقوق المواطنين ووعيهم لأهمية بناء الثقة بين المواطن والإدارة. وختم قائلاً إن كفاءة وأخلاقية العنصر البشري هي الأساس في بناء المرحلة القادمة وسوف يكون اعتمادنا على القياديين الذين يتحلون بهذه الصفات مع حرصنا على تعزيز دور الشباب والصبايا كما جاء في حديثه.

سيرة وزير المالية الذاتية



يشغل الدكتور جهاد أزعور منصب وزير المالية منذ تسلّمه مهامه في ٢١ تمّوز ٢٠٠٥ بعد أن عمل ست سنوات متواصلة مستشاراً لوزير المالية اللبنانية بين ١٩٩٩ و٢٠٠٥. الدكتور أزعور صاحب خبرة مهنيّة غنيّة في القطاعين العام والخاص. فقد كان مدير شركة AM & F العالمية للاستشارة الإدارية منذ العام ١٩٩٦ ولغاية ١٩٩٨. كما شغل منصب مستشار المدير العام لصندوق الودائع والأمانات، وهي من أهم المؤسسات المالية العامة الفرنسية، بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وكان قد عمل قبلها في شركات استشارية مرموقة على غرار شركة "مكنسي" Mc Kinsey and Company العالمية للإدارة، وشركة "سان غوبان" Saint-Gobain وهي مجموعة صناعية كبيرة. وتندرج في سجله أيضاً خبرته في المجال الأكاديمي لاسيما في الجامعة الأميركية في بيروت، ضمن برنامج شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. وهو صاحب مؤلفات ومقالات عديدة في الاقتصاد والقانون والمصارف نشرت في دوريات متخصصة.

المعهد المالي يطلق برامج التدريب الوظيفي في وزارة المالية

شهد التدريب في المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٥ نقلة هامّة. فقد سبق وتركّزت النشاطات التدريبية في السنوات السابقة إما على برامج التدريب المستمر للموظفين في وزارة المالية وإما على برامج التدريب الإعدادي للموظفين الملحقين حديثاً بملاك الوزارة لاسيما منهم المراقبين والمحتسبين في الفئة الرابعة.



وعلى ضوء المناقلات التي شهدتها الوزارة في الوظائف واستحداث الوحدات الجديدة، تزايد الطلب من الإدارة وخصوصاً من القيّمين على مديرية الواردات لتطوير برامج التدريب الوظيفي، وهي برامج متكاملة تعرّف الموظف بشكل معمّق على وظيفته الجديدة وتساعده على اكتساب المهارات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتوجهّت أولى البرامج في هذا الصدد إلى جهاز مراقبة التحقق في مديرية الواردات في آذار ٢٠٠٥، ثم بدأ العمل على برنامج الأملاك المبنيّة للمراقبين المعينين حديثاً فبرنامج التدريب لكبار المكلفّين. ويعمل المعهد حالياً بالتعاون الوثيق مع رؤساء الدوائر ومجموعة من المراقبين الرئيسيين بإشراف مباشر من مدير الواردات على تطوير برنامج خاص بتدقيق ضريبة الدخل للمراقبين المولجين القيام بهذه المهمة على أن يستهلّ العمل به في مطلع شهر كانون الأول ٢٠٠٥.

برنامج كبار المكلّفين

في ٣ آب ٢٠٠٥، بدأ تنفيذ البرنامج التدريبي الخاص بالمراقبين الرئيسيين والمراقبين في دائرة كبار المكلّفين في وزارة المالية. يأتي هذا البرنامج في مرحلة تحضير الموظفين للقيام بمهامهم لاسيما في موضوع تدقيق المصارف وشركات التأمين. استهلّ البرنامج بجلسة تمهيدية حول التصميم المحاسبي العام مع رئيس دائرة ضريبة الدخل، الأستاذ سركيس صقر. تلا الجلسة التمهيدية دورتان مكثفتان، الأولى في موضوع المحاسبة المصرفية مع الأستاذ إيلي مقدسي والثانية حول قانون النقد والتسليف وأصول تدقيق المصارف مع رئيس دائرة رسم الانتقال، السيدة حياة نادر. يذكر أن برنامج المحاسبة المصرفية قد أنجز بالتعاون مع مركز الدراسات المصرفية وجمعية مصارف لبنان من ضمن اتفاق التعاون الموقع مع المعهد المالي.

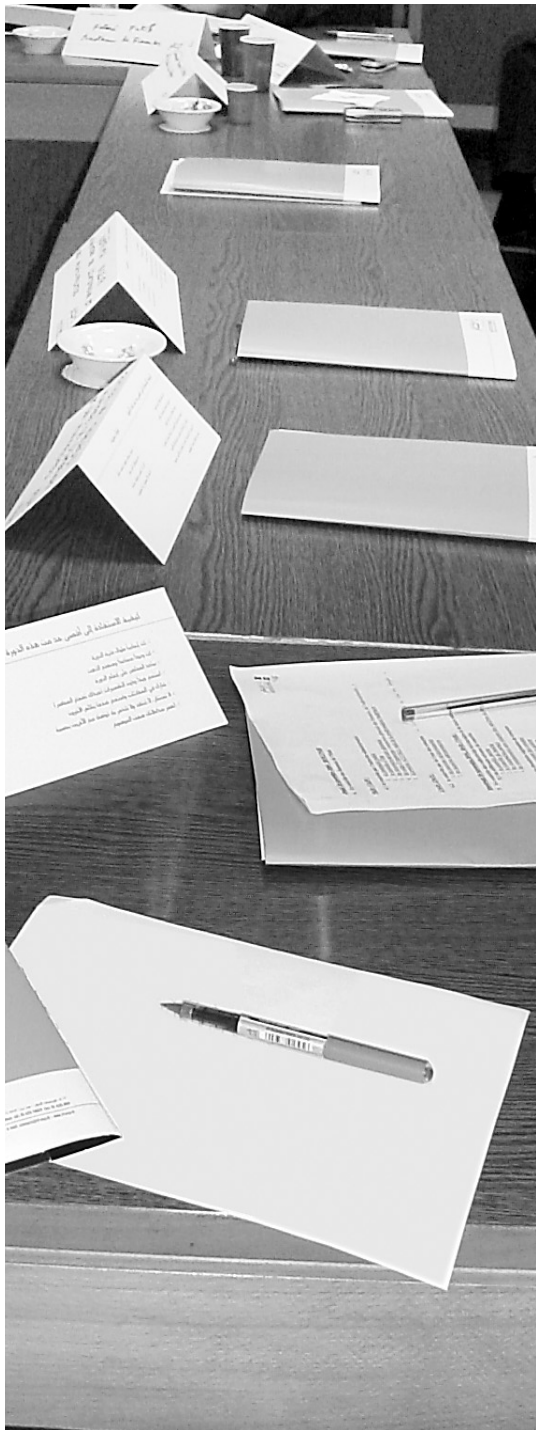
المراقبون الجدد في دائرة الأملاك المبنية

في إطار تحضير المراقبين الجدد لمهامهم في دائرة الأملاك المبنية في بيروت، نظّم المعهد المالي دورة تدريبية حول قانون ضريبة الأملاك المبنية في الفترة الممتدة من ٢٨ حزيران لغاية ٨ تموز ٢٠٠٥. تناولت الدورة القانون والأحكام والتعاميم المتعلقة بتطبيقه وأصول التكليف وكيفية احتساب الضريبة والإخراج عن نطاق الضريبة وحالات الإعفاءات والزوال والوقف والغرامات وحالات تطبيقية عدّة. تولّى تنفيذ البرنامج المراقب الرئيسي المتقاعد الأستاذ محمد موصللي ومراقب التحقق الأستاذ مصطفى علاء الدين الذين ساعدا المراقبين المعيّنين حديثاً على تعميق فهمهم لمهامهم ولقانون ضريبة الأملاك من خلال خبرتهما العملية الطويلة في هذا المجال. واستكمالاً لهذا البرنامج، تم تخصيص جلستين عمل حول الأصول القانونية والتطبيقية المتعلقة بآلية الاعتراض على ضريبة الأملاك المبنية ومهل البت بها مع الأستاذ إميل ديراني. ■





قانون العمل والقانون الإداري في محور اهتمامات التدريب

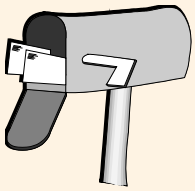


مدخل إلى قانون العمل

نظّم المعهد المالي دورتين تدريبيتين للمراقبين الرئيسيين والمراقبين في دائرة ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في موضوع قانون العمل ومدى تأثيره على الضريبة على الرواتب. أعدّ المادة التدريبية المحامي فادي قاعي في حين تولّى التدريب القاضي جورج عطية وقد امتدت الدورة على ١٤ ساعة عمل تخللها نقاشات وتطبيقات عملية (الأولى من ٣٠ آب لغاية ٢٠ أيلول ٢٠٠٥ والثانية من ٢٢ أيلول لغاية ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥).

أتت هاتان الدورتان لتعززا الثقافة القانونية للموظفين ولمساعدتهم على فهم عقد الاستخدام وشروطه وآثاره وكيفية انتهاءه ونتائج انتهاء العقد وطرق المراجعة، كما ركّزتا على علاقات العمل الجماعية لناحية صحة انعقاد عقد العمل الجماعي ومضمونه.

"أصول إعداد النصوص والمراسلات الإدارية في الإدارة العامة"



سعياً للتعرّف عن كثب على أنواع المراسلات في الإدارة العامّة وللتزوّد بمهارة إعداد هذه المراسلات ضمن القوانين الإدارية المرعية الإجراء وإلى حسن استعمال أحكام وبنود القانون الإداري المتعلق بالمراسلات الإدارية، نظّم المعهد المالي دورتين تدريبيتين حول "أصول إعداد النصوص والمراسلات الإدارية في الإدارة العامة" للموظفين في وزارة المالية وفي العديد من الوزارات الأخرى (الأولى من ١٢ لغاية ٢٣ أيلول ٢٠٠٥ والثانية من ٢٦ أيلول لغاية ٧ تشرين الأول ٢٠٠٥). تناول البرنامج مبدأ التسلسل الإداري العمودي والأفقي وأنواع المراسلات وتصنيف النصوص القانونية مع التركيز على الإرشادات العملية لناحية المضمون والشكل. وتعاون المعهد في هذا الصدد مع الأستاذ داني جدعون، مراقب أول في مجلس الخدمة المدنية.

"مدخل إلى علم القانون وتراتبية النصوص القانونية"

نظّم المعهد للمهتمين في وزارة المالية حلقتي عرض ونقاش في ١٨ و٢١ تموز ٢٠٠٥ تولاهما الأستاذ إميل ديراني حول كيفية التمييز بين القانون العام والقانون الخاص وتراتبية النصوص القانونية ومصادر القانون وكيفية تطبيقه بالإضافة إلى خصائص القوانين الضريبية.

لقاءات دورية لتفعيل آلية التحصيل في المالية العامة

في إطار السعي لإثارة نقاش معمق حول آلية التحصيل في المالية العامة وكيفية تفعيلها، انعقدت خمسة لقاءات عمل في الفترة الممتدة بين ١ حزيران ٢٠٠٥ و٦ تموز ٢٠٠٥ ضمّت مجموعة من المعنيين في مختلف مديريات المالية العامة والمركز الآلي. افتتح اللقاءات مدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني، الذي أثنى على الجهود الحالية لتفعيل التحصيل وشدد على أهمية تطوير العمل لاسيما في ما يتعلق بقاعدة المعلومات الحالية حول المكلفين وبضرورة التنسيق بين إدارات التحقق والتحصيل لتقديم خدمة سريعة وفعّالة إلى المواطن. وخلصت هذه اللقاءات إلى سلسلة توصيات تفصيلية واقتراحات عدّة نذكر منها:

◄ ◄ ◄



- العمل على مكننة كافة جداول التكليف والإعلانات المستعجلة وتحديد المهل اللازمة لإنجاز هذه المهمة وأن يصار إلى ربط الجداول إلكترونياً بنظام التحصيل.
- متابعة موضوع إبلاغ مستندات التكليف إلى المكلفين والعمل على توحيد إجراءات التبليغ.
- اقتراح تشكيل فريق عمل لمتابعة موضوع العقبات التي تواجهها وزارة المالية مع شركة ليبان بوست؛
- اقتراح تشكيل فريق عمل لتحديد وتوحيد كيفية احتساب غرامات التأخير لمختلف أنواع الضرائب؛
- تنظيم عملية تحصيل الضرائب من المكلف المفلس ومكننة عملية الإفلاس؛
- مراجعة التقارير الصادرة عن نظام التحصيل بهدف تعديلها وتنقيحها بما يتلاءم مع حاجات وحدات التحصيل ويسهل عليهم القيام بمهامهم؛
- مكننة عملية الدفع بشكل يضمن تشطيب المبالغ المتوجبة مباشرة عند تسديدها؛
- إنتاج أدلة ومطبوعات موجهة للمواطنين يمكن أن تساهم في توعية المكلّف وتسهيل تعاطيه مع دوائر التحصيل المختلفة. ■

المشاركون في لقاءات تفعيل آلية التحصيل

١. **مديرية الخزينة والدين العام:** الآنسة نورما نمر، السيدة جومانا تقي، السيد سيمون رحال، السيد نسيب سرور، والسيد جوزف محاسب؛

٢. **مديرية الضريبة على القيمة المضافة:** الآنسة رانيا دياب؛

٣. **عن المركز الالكتروني:** السيد جورج ضاهر، السيد عماد شاهين، السيد سيزار عيسى، السيد إدغار مخلوف؛

٤. **عن وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي:** السيد حسن حمدان؛

٥. **عن دائرة كبار المكلفين:** السيد إبراهيم همدر؛

٦. **عن المعهد المالي:** السيدة جنان غانم الدويهي.

كما شارك مدير الواردات الأستاذ لؤي الحاج شحادة في جلسة عمل وشارك عدد من المدراء والموظفين في جلسة الافتتاح وجلسات أخرى.

"نظـــام القضـــايا" و"تكنولوجيا البضائع" في الجمارك

في ١٦ آب ٢٠٠٥، شارك ٥٠ موظفاً جمركياً في دورة تدريبية حول نظام القضايا تولاها الأستاذ سهيل علي حسن، مدير إقليم بيروت سابقاً، في المعهد المالي.

هدفت الدورة، التي امتدّت على ٦٠ ساعة تدريب، إلى تزويد الجمركيين بالأسس القانونية في مجال التصدّي للمخالفات الجمركية. بداية عرّف المدرّب المشاركين على مفهوم المخالفة الجمركية وعناصرها وعلى مفهوم البضائع وفئاتها، ثم تطرّق إلى دور وحقوق موظفي الجمارك في التحقق من المخالفات الجمركية لاسيما حق معاينة البضائع ووسائل النقل والأشخاص والاطلاع على السجلات والمستندات، وركّز على موضوع التفتيش المنزلي وجرم التهريب المشهود ووسائل التحقق من المخالفات الجمركية.

ختاماً، ناقش المدرّب موضوع المخالفات الجمركية ومخالفات المانيفست وأصول التبليغ في الدعاوى الجمركية وأمور قانونية عدّة أخرى.

من جهة أخرى، وفي دورة تدريبية حول "تكنولوجيا البضائع"، شرح السيد الياس خزاقة، مراقب أول لشؤون المعاينة في مرفأ بيروت لمجموعة من الجمركيين الخصائص الأساسية للبضائع ومراحل إنتاجها وكيف يمكن تطبيق التعريفة الجمركية وذلك في الفترة الممتدة بين ٢١ و٢٩ تموز ٢٠٠٥. ■

برنامج "إحصاءات التجارة الخارجية" ضمن مشروع البنك الدولي لتعزيز القدرات في العراق



نظم المعهد المالي أول برنامج تدريب إقليمي في بيروت ضمن مشروع البنك الدولي لتعزيز القدرات في العراق. امتد البرنامج من ١٢ إلى ١٥ تموز وتناول موضوع "إحصاءات التجارة الخارجية" وقد شارك فيه ١٣موظفاً عراقياً من القطاعين العام والخاص: معنيّون بالتجارة الخارجية من الإحصاء المركزي والجمارك ووزارة التجارة والبنك المركزي وغرفة التجارة.

تولّى التدريب مجموعة من الخبراء العاملين ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في وزارة المالية، وإدارة الجمارك اللبنانية، وإدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان، ومركز المعلومات التجارية في وزارة الاقتصاد والتجارة. وتطرقت المحاضرات والعروض إلى المواضيع التالية: التجارة الدولية وأهمّيّتها بالنسبة إلى اقتصاد العراق، إحصاءات ومعايير ونظم التجارة الدولية، البيان الجمركي الموحّد، أنظمة تصنيف البضائع، النظام المنسّق، قيمة البضائع ومنشأها، الإحصاءات الأوروبيّة المتوسّطية. وزود المشتركين في الندوة بكافة المعلومات الضرورية المتعلقة بموضوع إحصاءات التجارة الدولية، وكيفية تجميعها وإعدادها وإصدارها ونشرها، وفقًا للمعايير الدولية.

يذكر أن المعهد المالي سبق واستقبل ثلاثة وفود من العراق خلال العام ٢٠٠٥ من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ومن ديوان الرقابة المالية في العراق أتت للإطلاع على تجربة المعهد المالي في مجال التدريب المستمر وإدارة الطاقات البشرية. ■

أهم النقاط التي أثارها البرنامج

- الانفتاح في موضوع التجارة الدولية أصبح ضرورة ملحّة في النظام العالمي الجديد.
- لا قيمة للمعلومات الإحصائية إذا لم يتم تبادلها واستخدامها.
- لا يمكن إعادة بناء بلد ما، على صعيد الاقتصاد والمؤسّسات والعلاقات الدولية، من دون إحصاءات دقيقة ومنتظمة، وموضوعة بتصرف الدولة وشركائها الداخليّين والخارجيّين.
- إن عملية تجميع المعلومات الإحصائية وتوحيدها ومعالجتها وإصدارها ونشرها تستلزم تنسيقًا وتعاونًا بين عدد كبير من الجهات الرسمية والخاصة.
- في كافة مراحل هذه العملية، يقتضي التقيّد بالقواعد والمعايير الدولية المسلّم بها اليوم في التجارة الدولية.
- يجب الإفادة من الخبرات والمساعدات الدولية في هذا المجال. وينبغي الإفادة من تجارب الدول التي مرّت في ظروف مشابهة وواجهت صعوبات مماثلة لتلك التي واجهها العراق.

اختتام أولى نشاطات التعاون مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التي استضافها المعهد المالي



اختتم المعهد المالي أولى نشاطات التعاون مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي والذي تمثل ببرنامج تدريب حول "الأسواق المالية والأدوات المالية الحديثة" استضافه المعهد من ٥ إلى ١٦ أيلول ٢٠٠٥.

تولى تنسيق البرنامج السيد رالف شامي، مدير قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، وشارك فيه ٣٠ مسؤولاً عن الأسواق المالية في المصارف المركزية في فلسطين والأردن ومصر والسعودية والمغرب وعمان ولبنان.

هدف البرنامج إلى تعميق معارف المشاركين في مجال طبيعة الأدوات المالية الحديثة وكيفية استعمالها في مجال التمويل وإدارة المخاطر، كما عالج كيفية تنمية الأسواق المالية، وتطرق إلى التحديات الرقابية والقانونية التي تواجه السلطات في هذا المجال. ■

السفير الفرنسي يشيد بجهود المعهد المالي في مجال التدريب في القطاع العام

في إطار المؤتمر الذي نظمته جمعية خريجي المعهد الوطني للإدارة في لبنان وفرنسا حول موضوع "الإدارة العامة - ديناميكية تحديث الإدارة العامة في لبنان" والذي انعقد في ٢٥ آب ٢٠٠٥، أشاد السفير الفرنسي في لبنان، برنارد إميي، بالتعاون الوثيق بين لبنان وشركائه الفرنسيين والأوروبيين في مجال تحديث الإدارة العامة. وقد برز هذا التعاون خلال الأعوام الخمسة الأخيرة من خلال مشاركة ما يقارب ١١٠ موظفين من وزارة المالية في برامج تدريب في فرنسا، ومن خلال مشاريع تم تنسيقها مع وزارات الداخلية والدفاع والعدل ومع البرلمان الفرنسي. وقد تتوج هذا التعاون "بنشاط المعهد المالي الفعال والديناميكي" الذي تولى منذ العام ١٩٩٦ تنظيم مؤتمرات حول مواضيع اقتصادية ومالية وجمركية مختلفة بالتنسيق مع الوكالة الفرنسية لتنمية التبادل في مجال التقنيات الاقتصادية والمالية (أديتيف)؛ وكذلك من خلال تأمين التدريب المستمر لموظفي المؤسسات العامة لاسيما العناصر الشابة منهم فيتمتعوا بالمسؤولية والكفاءة ويعززوا بالتالي الخدمة العامة. وتندرج جهود التدريب المستمر هذه في إطار استراتيجية تطوير الموارد البشرية التي بدأت الإدارة العامة اللبنانية بتطبيقها مدركةً أن "الإدارة الحديثة هي التي تدير مواردها البشرية على أفضل وجه والتي يتولى فيها المهام الرئيسية الموظفون الكفوؤون أياً كانت خلفياتهم الاجتماعية". ■

وزارة المالية تحضر استراتيجية لتفعيل وتطوير إدارة مواردها البشرية بالتعاون مع التحاد الأوروبي



ادارة الموارد البشرية:
عملية دقيقة!

تستفيد وزارة المالية من المساعدة التقنية التي يقدمها الفريق الاستشاري الأوروبي للمساعدة على تأهيل الإدارة اللبنانية ARLA والتي تتمثل بمساعدة تقنية لدعم مشاريع التحديث في الوزارة من خلال تحسين إدارة الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار تستقبل الوزارة فريقاً استشارياً يتألف من الخبيرين تيري بيشريه وسمير بدر، الذين أنهيا المرحلة الأولى من مهمتهما والتي تمثلت بدراسة وتقييم الوضع الحالي والوسائل والأساليب المعتمدة حالياً لإدارة الموارد البشرية في وزارة المالية من خلال زيارات ميدانية ومقابلات فردية وتحليل استمارات ودراسة معمّقة للنصوص القانونية التي ترعى الوضع الراهن.

وقد نظم الفريق بعد ذلك، بتاريخ ٢٨ و٢٩ أيلول ٢٠٠٥، حلقتا حوار ونقاش حول ما خلُصت إليه المرحلة الأولى، هدفتا إلى مناقشة التحليل الأولي بغية تعميقه وتصويب مضمونه من قبل المعنيين في الوزارة. كما كان الهدف منهما عرض توجهات الإستراتيجية الممكن اقتراحها لتفعيل وتطوير إدارة الموارد البشرية في الوزارة لمناقشتها وتبادل الآراء حولها. وقد حضر اللقائين رؤساء الوحدات في وزارة المالية من مديرية المالية العامة، مديرية الجمارك العامة والمديرية العامة للمساحة والشؤون العقارية.

استكمل اللقاءان بعرض خلاصاتهما إلى وزير المالية والمدراء العامين المعنيين للوقوف عند توجيهاتهم للمرحلة المقبلة للمشروع. ■

المواضيع المطروحة في حلقتي الحوار والنقاش

- تحليل للوضع الراهن لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام في لبنان: من هي الجهات المعنية بصورة مباشرة وغير مباشرة بالموضوع، ما هي مشاريع التحديث المقترحة من قبلها.
- تحليل لوظيفة إدارة الموارد البشرية في وزارة المالية: ما هي الوحدات المولجة بها، ما هي المهام الرئيسية التي تقوم بها في هذا الإطار، درجة تقاربها من المفهوم العصري لإدارة الموارد البشرية، قدرتها على مواكبة مشاريع التحديث في الوزارة والانتقال بهذه الأخيرة إلى إدارة عصرية، رشيقة وفعّالة تتماشى مع متطلبات الحداثة وتوقعات العاملين فيها والمواطنين.
- مناقشة نقاط الضعف وإمكانيات التحسين وشروط التغيير.
- عرض ومناقشة للنقاط الرئيسية الاستراتيجية التغيير.

مبادرات لتعزيز الإدارة الرشيدة في وزارة المالية: إطلاق لجان التشاور المشتركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

لجان التشاور: فكرة قديمة جديدة

أطلقت وزارة المالية في العام ١٩٩٩ مبادرة أولى لإرساء حوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين العلاقات بين المكلّفين والإدارة المالية والجمركية وتخفيف الإجراءات الإدارية. وفي العامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ نظم المعهد المالي لقاءات وطاولات مستديرة حول العلاقة بين الإدارة المالية والجمركية والمكلّفين، شارك فيها نخبة من ممثلي الطرفين. وتمّ إنشاء لجنة التشاور المشتركة لتأمين متابعة هذه الاجتماعات وقد أنجزت هذه اللجان حلول ملفات ضريبية أو جمركية مختلفة.

عقد وزير المالية اجتماعات عدّة مع الهيئات الاقتصادية والجمعيات الأهلية لطرح المشاكل التي تواجهها هذه الهيئات مع وزارة المالية ولمناقشة الحلول المطروحة. وتمّ التأسيس لمرحلة التعاون المقبلة لاسيما من خلال تشكيل لجان تشاور مشتركة تتولى متابعة هذه الاجتماعات واقتراح آلية فعّالة لتطبيق الاقتراحات.

لقاء مع الهيئات الاقتصادية وتشكيل فريق متابعة

عقد وزير المالية جهاد أزعور في المعهد المالي في ١٤ أيلول الفائت لقاءً موسعاً مع رؤساء الهيئات الاقتصادية في لبنان بحضور رئيس اتحاد الغرف اللبنانية الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، إضافة إلى عدد من رؤساء الغرف والهيئات الاقتصادية والمالية. وأثمر اللقاء عن تأليف لجنة من سبعة أشخاص يمثلون القطاعات الاقتصادية، لمتابعة الحوار والتواصل بين وزارة المالية وهيئات القطاع الخاص.

وكان الوزير قد تعرض خلال اللقاء لأهم المشاريع المستقبلية لاسيما المتعلقة منها بإطلاق نظام نورا في الجمارك والذي يسمح بإدخال البيانات الجمركية عن بعد، وإعادة النظر ببراءة الذمة المالية لبعض المعاملات وإطلاق الخدمات الإلكترونية الجديدة وتعديل النظام التخميني للأملاك المبنية وإلغاء الرسم على التصريح الضريبي ومشاريع عدة أخرى.



بدوره لفت رئيس اتحاد الغرف اللبنانية عدنان القصار، إلى أن القطاع الخاص يواجه عقبات بيروقراطية، وقال: "همنا الوحيد هو تسهيل العمل الحكومي ضمن الأصول وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص الذي يشكل الدينامو الأساسي في الحياة الاقتصادية".



وفي ختام اللقاء، تمّ تأليف لجنة سباعية تمثل القطاعات لمتابعة الحوار مع الوزارة يكون لها دور استشاري لتزويد الوزارة بالاقتراحات والحلول على أن تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري وضمن آلية واضحة وأهداف محددة.

ورشة عمل وطنية مع الجمعيات الأهلية

في ١٤ أيلول ٢٠٠٥، وبرعاية وحضور وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، نظم المعهد المالي والمؤسسة الدولية للإدارة والتدريب ومنظمة أميدست – لبنان ورشة عمل وطنية حول "تعزيز العلاقة بين وزارة المالية والجمعيات الأهلية فيما يختص بالضرائب والرسوم". حضر حفل الافتتاح ٧٥ مشاركاً من الجمعيات الأهلية ومن وزارة المالية بالإضافة إلى حشد من المسؤولين في الأجهزة الحكومية المعنية والمؤسسات الدولية. وتخلل حفل الافتتاح كلمات للنائب ناظم الخوري، عضو اللجنة التنفيذية في المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، والسيدة لينا فريج ممثلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والسيدة بربرا بتلوني مديرة أميدست؛ أما كلمة الختام فكانت لوزير المالية، الدكتور جهاد أزعور.

برنامج الورشة:

أما جلسات العمل التفصيلية، فقد شارك فيها ٣٥ ممثلاً عن الجمعيات وعن الوزارة وتمحورت حول مقاربة مختلف الشؤون الضريبية، وتتلخص أهم المقترحات كالآتي:

- الاستمرار في هذا المسار الانفتاحي على القطاع الأهلي، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة للعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية حول الضرائب.
- توضيح وتعديل المادة ٥ من قانون ضريبة الدخل والتصريح عن ضريبة غير المقيمين وإعادة النظر بالحد الأقصى للتبرعات والهبات التي يمكن تنزيلها من أرباح الشركات التجارية.
- اعتماد مبدأ سنوية التصريح عن الضريبة على الرواتب والأجور.
- تحديد فترة زمنية للبتّ بطلبات الاسترداد للضريبة على القيمة المضافة.
- إعادة النظر ببعض النصوص القانونية الجمركية المطبقة على الجمعيات.
- اقتراح سلّة حوافز للجمعيات الأهلية لتشجيعها على القيام بموجباتها الضريبية.

وفي ختام اللقاء، تمّ تشكيل لجنة مشتركة تتولى بلورة السبل الآيلة إلى تنفيذ التوصيات واقتراح المبادرات والنشاطات. ■

حلقة حوار مع الخبراء والاختصاصيين في الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد

في ٩ آب ٢٠٠٥ دعا وزير المالية الخبراء وممثلي المجتمع المدني ممن كانت لهم مساهمة في مواضيع الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد إلى جلسة نقاش وحوار من أجل إعداد استراتيجية وآلية عمل لتعزيز الإدارة الرشيدة في وزارة المالية.

وقد سعى المشاركون إلى تحديد مكامن ومخاطر سوء استعمال السلطة في وزارة المالية وقد عرضوا لوجهة نظر القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا المجال. كذلك اقترحوا مقاربات يمكن أن تعتمدها الوزارة لرفع كفاءاتها البشرية وتحسين نوعية خدماتها للمواطنين ومحاربة ظواهر سوء استعمال السلطة. كما تعرضوا للوسائل التي يمكن أن تعتمدها الوزارة لتفعيل المسائلة والمحاسبة. ونهاية ناقشوا الدور الذي سيلعبه المجتمع المدني في مساندة وزارة المالية لتحسين نوعية ومستويات أدائها.

شارك في اللقاء اختصاصيون وناشطون في مجال تعزيز الحكم الرشيد من مسؤولين وباحثين وأساتذة جامعيين إلى جانب كبار المسؤولين في وزارة المالية الذين ترأسهم وزير



المالية، الدكتور جهاد أزعور. أدارت الحوار الأستاذة الجامعية، د. رنده أنطون. وتقدم المشاركون باقتراحات وأفكار يمكن أن تساهم في وضع التحضير لإستراتيجية شاملة لمكافحة هذه الظاهرة. ■

فرع خدمة المكلفين يساهم في تسهيل إنجاز المعاملات



دائرتا "الأملاك المبنية" و"ضريبة الدخل" ترفعان العبء عن كاهل الموطن

كما في غيرها من الإدارات الرسمية، تعجّ مكاتب وزارة المالية في دائرتيها "الأملاك المبنية" و "ضريبة الدخل" وغيرها من الدوائر، بالمواطنين الذين يريدون "تخليص" معاملاتهم، أو المكلفين الذين يتابعون هذه المعاملات ويقتفون أثرها من مكتب إلى آخر، ومن طابق إلى طابق.

هذا ما كان يحدث في هاتين الدائرتين قبل بدء العمل في فرع خدمات المكلفين، الذي جعل من دائرتي "الأملاك المبنية" و"ضريبة الدخل" في بيروت مثالاً يحتذى به في تنظيم وتسهيل معاملات المكلفين.

"حديث المالية" أجرت حواراً مع الأستاذين عبد الحفيظ سوبرا، رئيس دائرة "الأملاك المبنية" والياس حداد المسؤول عن فرع خدمة المكلفين التابع لدائرة "ضريبة الدخل" هنا نصه.

قبل إنشاء فروع خدمات المكلفين...

قبل إطلاق فرع خدمة المكلفين، كان على صاحب المعاملة أن يسجلها في قلم الدائرة، ثم يعود بعد فترة ليتابع معاملته لدى مراقب الضرائب، وفي حال تبين أن معاملته غير مكتملة وينقصها أوراق ما، فكان عليه أن يعود أدراجه لإكمال معاملته ومن ثم يعود لتسجيلها في قلم الدائرة.

بعد قلم الدائرة كانت المعاملة تمر لدى مراقب ضرائب، ومنه إلى مراقب ضرائب رئيسي ومن ثم إلى رئيس الدائرة، وكان المكلف يتابع معاملته لدى هؤلاء جميعاً حتى تنجز نهائياً. وبالطبع فإن المكلف مجبر على الصعود والنزول بين طوابق المباني ملاحقاً معاملته، طالباً مساعدة الموظفين والسماسرة وغيره من المواطنين.

إنجاز المعاملة في مدة محددة

اليوم بعد إنشاء فرع خدمة المكلفين، بات المكلف يصل إلى الطابق الأول في مبنى "مديرية الواردات"، ويسجل معاملته في قلم الدائرة التي ينوي التعامل معها، وإذا ما تبين أن معاملته غير مكتملة، فأن الموظف يخبره مباشرة بالأمر كي يكملها قبل تمريرها في التسلسل الوظيفي. أما إذا كانت المعاملة مكتملة فإن الموظف يحدد للمكلف مدة زمنية معينة يعود في نهايتها لاستلام معاملته المنجزة. يقول السيد عبد الحفيظ سوبرا أن ٩٠ في المئة من المعاملات تنجز في وقتها المحدد، أما الـ١٠ في المئة المتبقية، فإنها تتأخر إما لضخامة ملف المعاملة وتعقيده أو لمشكلة في المعاملة لم تكن منظورة حين تقديمها، وفي هذه الحالة تمدد الفترة الممنوحة للمكلف ليعيد تأمين ما نقص من معاملته.

في ما خص العقبات التي ما زالت تقف في وجه المكلفين، يقول السيد سوبرا أن عدد الموظفين بات قليلاً في مقابل اتساع مدينة بيروت وتضخم أعداد سكانها والأعمال والمشاريع فيها، فدائرته لا تضم سوى ٣٠ موظفاً اليوم بينما كانت تضم ٤٠ موظفاً عام ١٩٦٠، ورغم ذلك فإن إنجاز المعاملات بات أسرع منذ بدء العمل في فرع خدمة المكلفين.

السيد حداد لا يشكو النقص في الموظفين بل على العكس، فهو يعتبر أن ١٠٠ موظفاً في دائرته يعتبر عدداً كافياً. وبإمكان هؤلاء الموظفين مراقبة المعاملات من حيث الشكل، وإنهاء بعضها في اليوم نفسه، ويمكنهم الرد على استفسارات المكلفين الهاتفية والخطية، من دون أي مشكلة تذكر.

لا شك أن فرع خدمة المكلفين ساهم مساهمة فعالة في تخفيف العبء عن الإدارات وموظفيها، وفي حال طبق في باقي إدارات وزارة المالية وسائر الإدارات الرسمية، فإنه سيحقق من دون شك تطوير الإدارة وتحديثها لما فيه مصلحة الإدارة العامة والمواطن في الوقت نفسه. ■

مديرية الضريبة على القيمة المضافة في هيكليتها الجديدة



بعد مرور عامين على رفع مشروع قانون تنظيم مديرية الضريبة على القيمة المضافة إلى مجلس النواب، صدر أخيراً القانون رقم ٦٩١ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤ الذي يعنى بهيكلتها ضمن ملاك وزارة المالية - مديرية المالية العامة. ويتألف الملاك الدائم لمديرية الضريبة على القيمة المضافة من ٣٣١ موظفاً من مختلف الفئات يتوزعون على أربع مصالح هي: مصلحة التشريع والسياسات الضريبية، مصلحة العمليات، مصلحة التدقيق والاسترددات ومصلحة التخطيط والتنسيق الإداري والمالي، ينقسم كل منها إلى دوائر عدة ذات مهام محددة. وهي على الشكل التالي:

مصلحة التشريع والسياسات الضريبية:

- **دائرة التشريع والسياسات الضريبية:** تتولى بشكل عام تقديم الاقتراحات حول التعديلات المتعلقة بالسياسات الضريبية، إعداد الدراسات والاقتراحات القانونية لمختلف وحدات المديرية.
- **دائرة الالتزام الضريبي:** تتولى بشكل عام، تحليل المخاطر ومعايير اختيار الملفات، برمجة أعمال التدقيق، متابعة التدقيق وإصدار التقارير والبيانات للإدارة عن نتائج عمليات التدقيق.
- **دائرة الاعتراض والاستئناف:** من أبرز مهامها، استلام الاعتراضات والتأكد من معالجتها، متابعة الاعتراضات أمام لجان الاعتراضات ومتابعة الاستئناف.

مصلحة العمليات:

- **دائرة خدمات الخاضعين:** تتولى بشكل عام تسجيل الخاضعين وإلغاء تسجيلهم، حفظ ملفاتهم، تقديم المعلومات للخاضعين ومعالجة شكاواهم واستفساراتهم وتأمين خدمات البريد الوارد والصادر لوحدات المديرية كافة.
- **دائرة معالجة المعلومات:** من أبرز مهامها، معالجة تصاريح الخاضعين والمعلومات المتعلقة بعمليات القبض واسترداد الضريبة، إصدار التكاليف ومراجعة النوعية.
- **دائرة التحصيل:** من أبرز مهامها، ملاحقة التحصيل ودفع الاسترددات.
- **دائرة العلاقات العامة والتوعية:** من أبرز مهامها، تنسيق العلاقة مع وسائل الإعلام وتوعية الخاضعين والمواطنين للضريبة.

مصلحة التدقيق والاسترددات:

- **دائرة التدقيق الميداني:** من أبرز مهامها تدقيق ملفات الخاضعين وفقاً للبرامج المعدة لذلك والتأكد من خلال الزيارات الميدانية من تطبيق الخاضعين للقانون.
- **دائرة المراقبة الضريبية والاسترددات:** من أبرز مهامها التدقيق بطلبات الاسترداد، تحديد واكتشاف الخاضعين المكتومين، القيام بعمليات الدرس المكتبي.

مصلحة التخطيط والتنسيق الإداري والمالي:

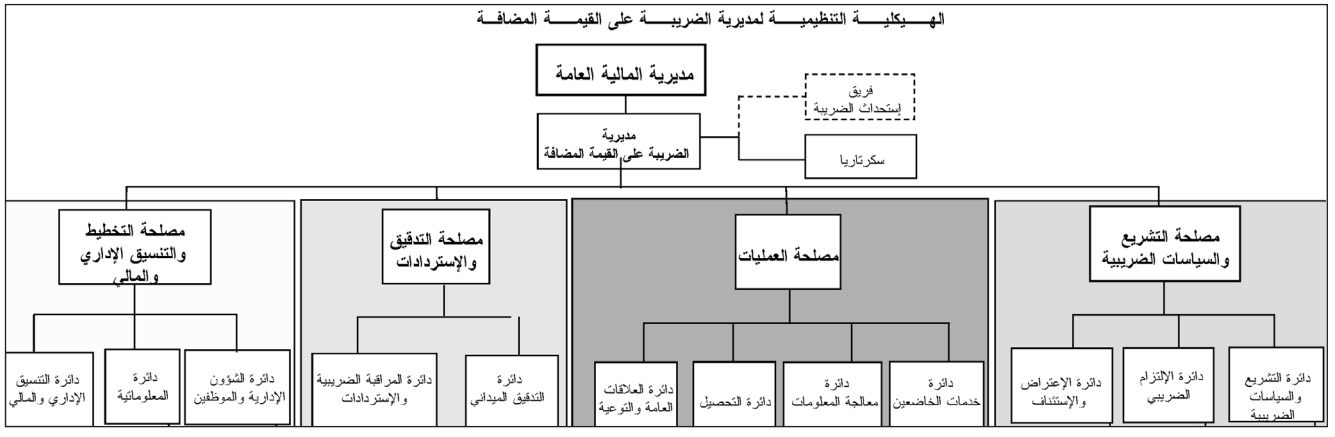
- **دائرة الشؤون الإدارية والموظفين:** تتولى بشكل عام إدارة الموارد البشرية وتنمية طاقاتها، إدارة المحفوظات والمستندات، تأمين الخدمات العامة للمديرية.
- **دائرة المعلوماتية:** من أبرز مهامها تحليل أنظمة المعلوماتية، تطوير وصيانة البرامج، صيانة قاعدة المعلومات، دعم ومساعدة مستخدمي الأنظمة.
- **دائرة التنسيق الإداري والمالي:** من أبرز مهامها معالجة الشكاوى، القيام بأعمال التدقيق الداخلي، مسك حسابات الضريبة وفقاً لنظام محاسبي خاص. ■

خفض الفائدة على ضريبتي الدخل والأملاك المبنية إلى ٩٪

اصدر المدير العام لوزارة المالية آلان بيفاني تعميماً عدل فيه تعميمين سابقين. الأول يتعلق بالأحكام المالية لتقسيط الضرائب والرسوم والثاني يتعلق بمعدل الفائدة على المبالغ المقسطة.

وجاء في التعميم الذي حمل رقم ١٦٢٤ /ص١ :"نظراً إلى انخفاض معدل الفوائد في السوق المحلية، وتحسساً من وزارة المالية مع المكلفين الذين يقومون بدفع الضرائب بطريقة التقسيط، لذلك، تعدل الفائدة المفروضة على المبالغ المقسطة من ضريبتي الدخل والأملاك المبنية... بحيث تصبح ٩ في المئة بدلاً من ١٢ في المئة". ■

الهيكلية التنظيمية لمديرية الضريبة على القيمة المضافة



آخر أخبار الجمارك

الجمارك ترفد إدارتها بدم جديد...



من أجل القيام بمهامها على أكمل وجه، كان لا بد لإدارة الجمارك من ملء الشواغر الناجمة عن توقف التوظيف منذ أكثر من أحد عشرة سنة، وبسبب إحالة عدد كبير من الموظفين، ومن مختلف الفئات، إلى التقاعد بعد بلوغهم السن القانونية.

ولأجل رفد الإدارة بدم جديد، أجرى مجلس الخدمة المدنية نهاية العام ٢٠٠٤ مباراة لوظيفة مراقب مساعد في الجمارك، نجح بنتيجتها أكثر من مئتي مرشح. وقد صدر مرسوم تعيين أول دفعة منهم في منتصف العام ٢٠٠٥ بوظيفة مراقب مساعد متمرن. وبلغ عدد المعينين في هذا المرسوم ٧٤، جلّهم من حملة الإجازات الجامعية.

وللغاية ذاتها، فقد نظم مجلس الخدمة المدنية مباريات محصورة للترفيع من رتبة مراقب إلى رتبة مراقب أول ومن رتبة مراقب مساعد إلى رتبة مراقب، وذلك في بداية خريف العام ٢٠٠٥، على أن تصدر النتائج خلال النصف الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٥، يليها صدور مراسيم ترفيع العدد اللازم من الناجحين، وبعد ذلك يصير إلى ملء مراكز المراقبين المساعدين التي ستشغر. ■

ريمون خوري
مراقب في المجلس

إدارة الجمارك تواصل مواكبة التقنيات الحديثة: فريقان من الأمم المتحدة يعرضان نظام "أسيكودا وورلد" الجمركي

قدم فريقا برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) العامل في وزارة المالية ومنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD) في المعهد المالي، في ١٦ أيلول الفائت، عرضاً لنظام "أسيكودا وورلد" الجمركي، الذي تنوي وزارة المالية استخدامه في إطار الجهود التي تبذلها لإدخال آخر التقنيات المتطورة في إدارتها.

تولى العرض مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في وزارة المالية، سليم بلعة، حيث عرض لمحة عن الأنظمة الجمركية التي طبقتها وزارة المالية على مدى السنوات العشر الأخيرة، متحدثاً عن أهمية النظام الجمركي الجديد "أسيكودا وورلد" الذي ستدخله الوزارة في عمل إدارة الجمارك وما يحمله من ميزات تقنية عالية سيكون لها الأثر الإيجابي الفعال في تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد لاسيما لناحية معالجة الإجراءات الجمركية وتخليص البضائع حيث يوفر تسهيلات عديدة للجمارك والإدارة العامة ويستخدم التقنيات الحديثة كالإنترنت ووسائل الاتصال المتطورة.



حضر الحفل رئيس المجلس الأعلى للجمارك، السيد أكرم شديد، ومدير عام الجمارك، العميد أسعد غانم، ورؤساء الأقاليم في الجمارك، ورئيس مجلس الإدارة ومدير عام مرفأ بيروت حسن قريطم، ومدير البرنامج التقني في "أسيكودا" في جينيف فابريس ميلله، ومستشار وزير المال لشؤون الجمارك جورج عازار، وعدد من موظفي وضباط الجمارك.

وفي الختام قدم الخبير ميلليه شرحاً مفصلاً عن النظام وأهمية اتباعه في إدارة الجمارك، ونوه بمواكبة وزارة المالية لكل جديد على صعيد التقنيات الحديثة في العالم. ■

الجمارك تقدم تسهيلات في الإدخال المؤقت للمستوعبات الفارغة

تسهيلاً لأعمال التصدير وإعادة التصدير للبضائع بواسطة الحاويات، وتخفيفاً للأعباء عن كاهل المصدرين، قرر مدير الجمارك العام، العميد أسعد غانم، استثنائياً، وضمن الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون الجمارك، الترخيص لشركات الملاحة بالإدخال المؤقت للمستوعبات الفارغة العائدة لها، وبإيداعها في باحات مخصصة لهذه الغاية خارج الحرم الجمركي لمرفأ بيروت، لمدة لا تتجاوز الستة أشهر، تمهيداً لإعادة تصديرها فارغة أو معبأة، وذلك بموجب لوائح تعهد خاصة بهذا الوضع.

وينص قرار مدير الجمارك العام، أن تستفيد من هذا الإجراء أيضا المستوعبات الواردة معبأة بالبضائع بعد إفراغها في المخازن الجمركية أو في مخازن التجار. وقد بدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من أول أيلول ٢٠٠٥. ■

التبرع للصليب الأحمر اللبناني... عادة تتكرر

منذ العام ٢٠٠٠ ومديرية الجمارك تقدم هبة عينية للصليب الأحمر اللبناني. وقد تكررت هذه المبادرة هذا العام حيث جمع عناصر الجمارك مبلغ ٦,٩٢٠,٠٠٠ ل.ل. قدموه إلى الصليب الأحمر في حفل جرى بتاريخ ١٣ أيلول الفائت في مركز الصليب الأحمر الرئيسي بحضور رئيس المؤسسة العميد ليون إلى جانب مدير عام الجمارك، الجنرال أسعد غانم، ورئيس الشعبة الإدارية، الرائد جبور حنا، ورئيس دائرة الشؤون الإدارية، المراقب الأول جميل الدبس. ■

نحو رؤية وخطة عمل جديدة لوزارة المالية

في إطار سعي وزارة المالية اللبنانية لوضع رؤية جديدة، وإستراتيجية عمل تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الأخيرة التي واجهتها البلاد، والتحدّيات الكبيرة في سبيل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وحسن إدارة المال العام، وتحقيقاً لأهداف الوزارة بالارتقاء بأدائها إلى مستوى يتوافق مع متطلبات عصر التقنية والحداثة، وبشكل يجعل منها عنصر تفاعل في الاقتصاد ويساهم في توفير الخدمة الأفضل للوطن والمواطن.

تحقيقاً لكل هذه الأهداف أجرت وزارة المالية استطلاعاً للرأي، عبر شبكة الإنترنت، شارك فيه ٧٠ موظفاً (٥ من الفئة الأولى، ٣٣ من الفئة الثانية، ٢٨ من الفئة الثالثة، و٤ من الفئة الرابعة) بالإضافة إلى موظفين ملحقين بها وعاملين لديها يمثلون كافة مديريات الوزارة.

تضمن الاستطلاع أسئلة حول استراتيجيات العمل المتبعة في الوزارة، والإجراءات المعمول بها ونواحي أخرى مختلفة. صمم هذا الاستطلاع لمساعدة وزارة المالية على تحديد المجالات التي تتطلب اهتمام وزير المالية مباشرةً، بغية تحقيق فعالية أكبر في تنظيم العمل وتحسين الأداء وارتقائهما إلى المستويات العالمية.



وسوف تشكل نتائج هذا الاستطلاع قاعدة معلومات أساسية توضع على أساسها رؤية وخطة عمل سوف تعمل وزارة المالية على تحقيقها في المديين القريب والمتوسط. ■

وزارة المالية تطل على المواطنين عبر شاشات التلفزة



تسعى مديرية الواردات، ضمن مشروع تحسين الأداء، بالتعاون مع المعهد المالي، إلى تعزيز التواصل مع المواطنين بهدف تسهيل إتمام المكلف لواجباته ووصوله إلى المعلومات التي يحتاجها مما يساهم التأسيس لعلاقة احترام وثقة بين المواطن والإدارة المالية والضريبية.

ولما كان الكثير من المواطنين يشتكون من عدم معرفتهم بالمعلومات الضريبية الأساسية (المهل، صدور جداول التكليف، إلخ.) ارتأت مديرية الواردات الاستعانة بوسائل الإعلام المرئي لكونها تطال أكبر عدد من المواطنين، وبث إعلانات عامة تتناول أهم المعلومات الضريبية والمالية التي تهم المواطنين. وقد أوكلت هذه المهمة إلى المعهد المالي الذي نفذ وسهل إصدار أول إعلان عام حول جداول التكليف الأساسية لضريبة الأملاك المبنية النسبية الصادرة في بعض مناطق محافظة بيروت والذي بثته وسائل الإعلام المحلية مجاناً في مطلع تشرين الأول.

ويعمل المعهد حالياً على جمع أهم المعلومات المالية والضريبية التي تود وزارة المالية توجيهها إلى المواطنين، وإنتاجها وبثها في الوقت المناسب في حلة تعبر عن دينامية التحديث التي باتت أكثر فأكثر تطبع عمل الوزارة. ■

البرنامج التدريبي في الإدارة المالية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المؤسسات العامّة والمصالح المستقلة وسلطات الوصاية عليها

برعاية رئيس الحكومة، الأستاذ فؤاد السنيورة، ممثلاً بوزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، اختتم المعهد المالي في ٩ أيلول ٢٠٠٥، إحدى أهم الإنجازات الذي حققها خلال سنوات عمله التسع، ألا وهو "البرنامج التدريبي في الإدارة المالية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المؤسسات العامّة والمصالح المستقلة وسلطات الوصاية عليها" الذي كلفه بتنظيمه رئيس مجلس الوزراء الراحل، شهيد لبنان رفيق الحريري، بناءً على اقتراح من دولة الرئيس وزير المالية سابقاً فؤاد السنيورة. جاء الختام ضمن حفل وزعت فيه إفادات على المشاركين في البرنامج، حضره حشد من النواب وعدد من كبار المسؤولين في وزارة المالية والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة وممثلين عن عدد من النقابات والقطاع الخاص اللبناني.



في خلفيات البرنامج التدريبي...

تضمّنت معظم التقارير المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء خلال العام ٢٠٠٤ حول عمل المؤسسات العامّة، ملاحظات عديدة طالت أداء هذه المؤسسات وإنتاجيتها وإدارتها المالية والمحاسبية. ونتيجة لذلك، كُلف المعهد المالي تنظيم البرنامج الذي عُمد جرى إطلاقه في ٢٠٠٥/١/١١.

... وأهدافه

- تعميق معارف العاملين بالمواد القانونية التي ترعى عمل المؤسسات العامة وأصول الرقابة عليها.
- تعميق معارف العاملين بمختلف الضرائب والرسوم التي تطبّق على المؤسسات العامة وأصول تطبيقها؛
- توضيح الإطار العام للعلاقات القائمة بين المؤسسات العامة ووزارة المالية؛
- تمكين المشاركين من تطبيق مبادئ المحاسبة وفقا" للتصميم المحاسبي العام اللبناني، لاسيما كيفية مسك المحاسبة على أساس القيد المزدوج.
- حسن تطبيق الأصول المعتمدة في إعداد الموازنة العامة وقطع الحساب وإبرام الصفقات العمومية.

محتوى البرنامج التدريبي

انقسم البرنامج التدريبي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى وهي مرحلة إلزامية تناولت مواضيع تقنية كإعداد الموازنة، وقطع الحساب، وكيفية إبرام الصفقات العمومية، وتطبيق الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يرعى عمل المؤسسات العامة. أما المرحلة الثانية فكانت اختيارية وتناولت موضوع المحاسبة التجارية بمستويين مبتدئ ومتوسط وورشة عمل حول معايير المحاسبة الدولية. ◄ ◄ ◄



أما عدد ساعات التدريب في هذا البرنامج فبلغت ٣١٥ ساعة وتوزّعت على ١١ موضوعاً مختلفاً في كافة الدورات. وقد بلغ معدل عدد الساعات التدريبية للموظّف الواحد ٤٦ ساعة.

المؤسسات المشاركة

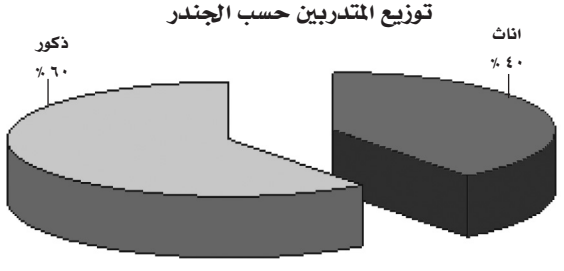
بلغ عدد المؤسسات والإدارات التي دعيت أو أبدت رغبتها بالمشاركة في البرنامج التدريبي، ٨٥ مؤسسة وإدارة، وقد شارك منها ٦٩ مؤسسة وهي موزعة على الشكل التالي: ٥٠ مؤسسة عامّة من أصل ٦٣، مع تسجيل مشاركة كافة مؤسسات المياه، والهيئات الرقابية المعنية، ١٦ مستشفى حكومياً، من أصل ٢٢، ١٣ سلطة وصاية من أصل ١٥. أما الإدارات التي شاركت من خارج تعميم رئيس مجلس الوزراء فهي ثلاث: وزارة الدفاع ووزارة السياحة ووزارة الزراعة.

وتفاوتت المستويات العلمية والعملية بين مجموعات المتدربين. ومرد هذا التفاوت الظاهر، قلّة أو ندرة التدريب المستمر لهؤلاء الموظفين، وعشوائية عمليات التوظيف التي شهدها القطاع العام في السنوات الماضية. وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين في البرنامج ٢٥١ موظفاً.

وقد أبدى معظم المشاركين، بمختلف وظائفهم وخلفياتهم، مشاركة ملفتة وميزة وجديّة، وتعطّش للمعرفة، ورغبة كبيرة في المشاركة في الدورات التدريبية كافة التي يقدّمها المعهد المالي في مواضيع الضرائب والإدارة. وأظهروا جميعاً رغبة جدية في المشاركة في دورات المعلوماتية واللغات.

أما في ما يتعلّق بخصائص الوظائف التي تولاها المشاركون، فيلاحظ أن هذه الوظائف تشعّبت واختلف تصنيفها من مؤسسة إلى أخرى، ويبينها الرسم البياني التالي.

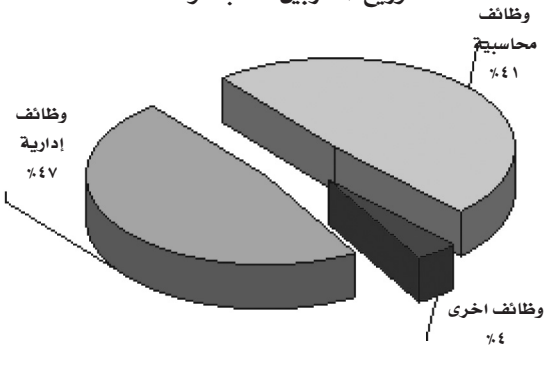
توزيع المتدربين حسب الجندر



المدربون

وقد حرص المعهد المالي على الاستعانة بالمدربين من أصحاب الخبرة والكفاءة من القطاع الخاص والجامعات والإدارات ومؤسسات القطاع العام، لاسيما وزارة المالية وديوان المحاسبة. وقد بذل فريق المدربين جهداً ملحوظاً في إعداد المادة التدريبية الملائمة لهذا البرنامج بمساندة منسقي التدريب في المعهد المالي.

توزيع المتدربين حسب الوظائف



مواضيع التدريب

الموازنة، آلية قطع الحساب، المحاسبة الإدارية، الأحكام الخاصة بالصفقات العمومية، الضريبة على الرواتب والأجور، رسم الطابع المالي، الضريبة على القيمة المضافة، المحاسبة التجارية، معايير المحاسبة الدولية. وتناول أيضاً، الأنظمة المالية والإدارية التي ترعى عمل المؤسسات العامّة، والرقابة المالية على أعمالها.

التأسيس لمرحلة جديدة بين وزارة المالية والمؤسسات العامة ...

مما لا شكّ فيه أن البرنامج التدريبي في الإدارة المالية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المؤسسات العامة وسلطات والوصاية عليها قد أسس لمرحلة تواصل جديدة بين وزارة المالية والمؤسسات العامّة. ومن المهمّ أن يستفيد القيّمون على هذه المؤسسات من هذه الخطوة لناحية توطيد علاقات التعاون وتحسين آليات العمل المشتركة لما فيه حسن إدارة المال العام.

وأخيراً، إنّ تحقيق هدف التدريب يتطلب التزاماً حقيقياً وجدياً بتفعيل الأداء وذلك من خلال التزام الموظفين والعاملين في المؤسسات بتطبيق مضمون الدورات وبنقل المعارف إلى الغير وبمحاولة تصحيح الإجراءات المعتمدة إذا وجد فيها خللاً معيناً والتواصل مع وزارة المالية بما من شأنه تسهيل العمل وحل المشاكل.

يبقى أن نؤكد التزام المعهد المالي التعاون مع المؤسسات والإدارات لتطوير كفاءات الموظفين وتعزيز معارفهم وتكييف مهاراتهم بما يسمح لهم بالارتقاء بأدائهم إلى مستوى يتوافق مع متطلبات عصر المعرفة ويساهم في تأديتهم لخدمة أفضل في سبيل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وحسن إدارة المال العام. ■

متفرقات من يوميات وزارة المالية

تدريب المراقبين الرئيسيين في مديرية المالية العامة



برعاية وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، السيد جان أوغاسابيان، افتتح المعهد الوطني للإدارة في ١٢ أيلول، دورة تدريبية للمراقبين الرئيسيين ومراقبي التحقق ورؤساء المحاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.
وقد شدد الوزير أزعور في كلمته الافتتاحية على أهمية جعل وزارة المال مثالاً تصبو إليه إدارة القرن الواحد والعشرين، عبر تطوير الجهاز البشري، وتحديث أساليب العمل الإداري، وخلق ثقافة مؤسساتية خاصة بوزارة المال تعطيها هوية واضحة ومميزة، والعمل كفريق واحد ضمن رؤية موحدة.

توقيع اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين لبنان وباكستان



وقع وزير المالية جهاد أزعور مع السفيرة الباكستانية في لبنان أسمى أنيسة اتفاقاً لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين. وقد جرى حفل التوقيع في ٣١ آب ٢٠٠٥، في حضور مدير عام وزارة المال بالإنابة، إيلي معلوف، ومدير الواردات، لؤي الحاج شحادة، ومديرة المعهد المالي لمياء المبيض بساط، وممثلين لجمعية الصداقة اللبنانية- الباكستانية.
السفيرة الباكستانية أشارت بعد التوقيع إلى أن الاتفاق يشكل دفعاً مهماً للاستثمار والتجارة بين البلدين. وأكد ذلك الوزير أزعور الذي رأى أن العلاقات السياسية المميزة بين لبنان وباكستان انعكست مزيداً من التعاون والنشاطات التجارية والاقتصادية، وشدد على أهمية الاتفاقات التي يوقعها لبنان، ومن بينها اتفاقات منع الازدواج الضريبي والتي بلغ عددها حتى اليوم ٤١ اتفاقاً، والتي ستكون المرتكز الأساسي لجذب الاستثمارات إلى لبنان وتأمين مردود اقتصادي ومالي لخزينة الدولة.

وفد من وزارة المالية المصرية يطلع على دائرة كبار المكلفين

استقبلت وزارة المالية والمعهد المالي يومي الخميس ١٨ والجمعة ١٩ آب ٢٠٠٥ وفداً من وزارة المالية المصرية يتألف من سبعة مسؤولين منهم مستشار رئيسي لوزير المالية والمدير التنفيذي لدائرة كبار الممولين المصرية، فضلاً عن مسؤولين في قسم المعلوماتية وفي مجال التدريب وشؤون إدارة الموارد البشرية.
زار الوفد دائرة كبار المكلفين اللبنانية للإطلاع على آلية عملها ومقابلة المشرفين على قسم المعلوماتية فيها لإرساء علاقة تعاون مستدامة معهم ودراسة الخبرة اللّبنانية في ما يتعلق بمكننة المعالجة الضريبية ومناقشة طرق مواجهة المشاكل في دائرة كبار المكلفين. كما تضمّنت الزيارة مناقشة خطط العمل وتحديد الاحتياجات لدائرة كبار المكلفين المصرية، لاسيما على مستوى المعلوماتية والتدريب.
وقد اطلع الوفد على أعمال المعهد المالي لاسيما برامج التدريب الموجهة لمراقبي الضرائب في مواضيع المصارف والتأمين والإدارة والمعلوماتية. وختم رئيس الوفد زيارته باجتماع عمل مع وزير المالية، جهاد أزعور.
وفي نهاية الزيارة، أثنى مستشار وزير المالية المصري على روح التعاون بين الجانبين، شاكراً الوزارة على تقديم الخدمات في مجال تطوير وزارة المال المصرية وتحديثها.

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في زيارة إلى المعهد المالي



تفقد وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسبيان نهار الجمعة ١٨ آب ٢٠٠٥ المعهد المالي والتقى وزير المالية الدكتور جهاد أزعور والمسؤولين عن المعهد. وسبق ذلك اجتماع بين الوزيرين والموظفين تناول إمكان تمويل برامج التطوير الإداري من منح البنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بعد الاجتماع، عقد الوزيران أوغاسبيان وأزعور مؤتمراً صحافياً، استهلّه وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مؤكداً على وجوب أن تكون السلطة التنفيذية موحدة ومتجانسة وواعية، ذات صدقية عالية ورؤية واضحة وسليمة، وتتمتع بالقدرة على تنفيذ رؤيتها، وخصوصاً الشق المتعلق بتطوير الموارد البشرية.

الوزير أزعور رأى أن التعاون بين الوزارتين خطا خطوات كبيرة خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وتوّج بأكثر من مشروع مشترك.

واعتبر أن زيارة الوزير أوغاسبيان إلى المعهد المالي تؤكد أهمية دور الدولة في تطوير الثروة البشرية، وخصوصاً في الإدارات العامة.

وفي الختام، قدّمت مديرة المعهد المالي، لمياء المبيض بساط، لمحة عن نشاطات المعهد، شملت وسائل التدريب وتطوير الطاقات البشرية. ■

الوزير أوغاسبيان في المعهد المالي: اعادة النظر في نظم التعليم والتدريب

الوزير أزعور: تعيينات على أساس الكفاءة ودعم الإصلاحيين

مقتطفات مالية واقتصادية

إجراءات استباقية لمواكبة الوضع السياسي

شدد وزير المالية على أهمية اتخاذ إجراءات لتحسين الحركة الاقتصادية ومعالجة الوضع المالي وتطبيق إصلاحات مطلوبة تضاف إلى سلسلة الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها وزارة المالية لمواكبة الوضع السياسي والتي أدت إلى تحسن في ميزان المدفوعات وأسهم البورصة، بالإضافة إلى.التحسن الملحوظ الذي طرأ على المالية العامة خلال شهري آب وأيلول واستقرار الأسواق المالية وتمكن وزارة المالية من رفع الفائض في شهر آب إلى خمس مئة مليار ليرة لبنانية. شدد وزير المالية على أهمية اتخاذ إجراءات لتحسين الحركة الاقتصادية ومعالجة الوضع المالي وتطبيق إصلاحات مطلوبة

اتفاق لتقييم واسع لمكامن الهدر

يجري التحضير لاتفاق مع البنك الدولي لإجراء تقييم واسع لمكامن الهدر يشمل إلى جانب التقييم المالي الإداري والمؤسساتي، تقييم مكامن ومخاطر الهدر وسوء الإدارة.

سعر صرف الليرة لم يطرح في اجتماعات نيويورك

لفت وزير المالية إلى أن موضوع سعر صرف الليرة، لم يطرح في اجتماعات نيويورك، مشيراً إلى أن صندوق النقد غيّر وجهة نظره حول هذا الأمر ورأى أن تغيير سعر الصرف سيؤثر سلباً على لبنان.

برنامج الإصلاح "لبناني بحت"

شدد وزير المالية في عدة مناسبات على أن برنامج الإصلاح سيكون لبنانياً بحتاً، وقال إن المشروع الإصلاحي الذي طرحته الحكومة على المجتمع الدولي يعكس إلى حد كبير المشاريع التي طرحتها الأحزاب والهيئات الاقتصادية.

موازنة ٢٠٠٦ لن تحمّل المواطن أعباء جديدة

لفت وزير المالية إلى أن موازنة ٢٠٠٦ التي يتم تحضيرها ستضع لبنان على مسار جديد، وأكد أنه لا توجد أعباء جديدة على المواطن، وأشار إلى أن الخزينة خسرت إيرادات في ما يتعلق بالرسوم على البنزين من دون تعديل سعر هذه المادة.

كتبت المراقبة غريتا مهنى

التهرب من الضريبة، رياضة الأثرياء المفضلة



لعل القاسم المشترك الذي يجمع بين الأثرياء الجدد هو سعيهم الدؤوب للحؤول دون وقوع ثرواتهم في صناديق الجباة. لذا عملت ٦٥ "جنة ضريبية" في العالم على تلبية حاجاتهم، مستحدثةً الشركات الصورية والوهمية وغيرها.

فأصحاب الثروات الطائلة يحاولون بشتى الوسائل الإفلات من شباك مصالح الضرائب. وما الطريق الأسهل سوى التوجه إلى ملجأ ضريبي يجمع بين ميزتين: معدل ضريبي يقارب الصفر والسرية المصرفية. وتفاقم هذا التهرب الضريبي حتى ولد تدفقات هائلة من الأموال على الصعيد العالمي، إذ باتت ٦٥ "جنة ضريبية" تتولى إدارة أكثر من ٤٠٪ من الثروة الخاصة العالمية. ومن بين البلدان الأكثر استقطاباً لهذه الثروات، لكسمبورغ وسويسرا ومنطقة الكاريبي. ففي غضون ساعات معدودة يمكن إنشاء شركة في تلك البلدان "بسرية تامة"، دون الحاجة للكشف عن هوية أصحابها هدفها الأول التهرب من دفع الضريبة من خلال تحويل الموجدات والعائدات إليها سرّاً.

وفي السباق الأشبه بالملاحقة بين الأثرياء والإدارة الضريبية، لا عجب أن تستحيل مصالح الضرائب الخاسر الأكبر، لاسيما بعد أن تمرّس المستشارون الماليون في استغلال شوائب التشريعات لتلافي الضرائب بقانونية تامة. ولاقتناء شركة مماثلة، يكفي إرسال بريد إلكتروني لأحد المتخصصين في "صناعة الأقنعة" هذه.

ولا عجب أن تشكل باناما الجنة الضريبية الأكثر اكتظاظاً بهذا النوع من الشركات، مع ٣٢٥٠٠٠ شركة مسجلة (لغاية العام ٢٠٠٢). بيد أن جزر العذراء البريطانية تزاحم بلد أمريكا الوسطى هذا مع أكثر من ٢١٠٠٠٠ شركة مسجلة، أي حوالي ١٧ شركة لكل مواطن و١١٥ شركة جديدة كل يوم.

ومن أهم أصحاب الشركات الوهمية نذكر على سبيل المثال بيتر غراف، والد بطلة كرة المضرب العالمية ستيفي غراف، الذي اتهم بتهريب أكثر من ٦٢،٧ مليون فرنك نحو شركة وهمية في هولندا، وهو بلد يعتمد نظاماً ضريبياً يتسم بمرونة فائقة. ثم حوّل عائدات الإعلانات والعلاوات التي كسبتها ابنته إلى جزر الأنتيل الهولندية وإلى اللشتنشتاين.



كما تم توقيف كيتارو واتانابي، الملياردير الياباني الذي صنفته مجلة Fortune صاحب سادس ثروة في العالم، بتهمة تحويل ٥٣ مليون فرنك إلى حسابات شركات وهمية هرباً من دائنيه.

وصريح العبارة أن هؤلاء الأثرياء التابعين في مجملهم لبلدان تطبق نظاماً ضريبياً صارماً يعتبرون أن كثرة الضرائب يقضي على الضرائب، لذا اختاروا تهريب ثرواتهم حيث يعتبرون أن الضريبة إنما تعاقب الجهد والعمل والكفاءة. ■

ثروات هجرت فرنسا:

أصحاب مؤسسات:

ألان أفليلو، إلى سويسرا
فيكتور أمارا، رئيس ومدير عام شركة Sogeris، إلى بروكسيل
كارولين أربلز، رئيس ومدير عام مجلس إدارة شركة Van Cleef & Arpels، إلى سويسرا
كورين بويغ، إلى سويسرا
بيار كاردين، إلى سويسرا
جان لوي دافيد، إلى جزر الكايمان
فرانسوا دال، الرئيس والمدير العام السابق لشركة L'Oréal، إلى سويسرا

فنانون:

ألان دلون، إلى سويسرا
شارل أزنافور، إلى سويسرا

رياضيون:

هنري لوكونت (لاعب كرة مضرب) ألان بروست، إلى سويسرا (سائق فرمولا ١)
ريشار فيرينك، إلى سويسرا (درّاج)

مالية لبنان الجنوبي تكرّم أربعة من فرسانها

أقام موظفو مالية لبنان الجنوبي حفل غذاء بمناسبة تكليف السيد لؤي الحاج شحادة مديراً للواردات بالأصالة، والسيد سمير حسين رئيساً لمالية لبنان الجنوبي، وودعوا خلاله أمين صندوق مالية لبنان الجنوبي المتقاعد، السيد رياض خالد، وكذلك المراقبين الرئيسيين، ناصر سعيفان وابراهيم همدر اللذين انتقلا إلى دائرة كبار المكلفين. وكان للمراقب مارون الحاج كلمة وداعية جاء فيها:

"حنين الفراق، لوعة الاشتياق، فرحة العناق، ضرورة هذا اللقاء، عسى أن نعبر معاً نفق الضياع إلى شمس الحقيقة الساطعة بعد أن غادرنا أربعة من الفرسان، سطروا بمناقبيتهم أروع صفحة خطتها يد الوظيفة في تاريخ مالية الجنوب، فمنهم من تقاعد وهو أمين بيت المال، فأخلى الساحة بعد خدمة الأربعين عاماً ونيف تاركاً خزائنه وفيها كما من الذهب والماس مصقولة من معدنه الأصيل مآثر وأفعال صيرته رياضاً خالداً، هوية وانتساباً، أما الآخرون، أنى يكونون، فقادة مجلون، يغنون الخدمة من ينبوعهم الفوار، فكان منهم ناصر للحق، ساعف للمظلوم، متربع عرش علم المحاسبة، مؤلفاً، مدرساً ومدققاً، كاشفاً أحاجي الملفات، فهابه المتلاعبون وصدقه الصادقون، إلى إبرام صاحب العهد، عهد الصداقة البريئة، الواعد بالعدل، والهادر بالحياة والمتشبع بأصول فن التدقيق، العاشق للقانون فقهاً وتطبيقاً، والدارس عن جدارة كل قضية مستعصية، فاستحق ورفيق دربه أن يكون من عداد العاملين في دائرة كبار المكلفين إلى الرئيس الذي عرفته إدارياً خلوقاً، جسّد الفضيلة بأعماله، وأعطى الوظيفة من حياته وكأني به يبذل نفسه فداءً عن الآخرين وهو مرتاح الضمير لقرارات اتخذها في مهمات صعبة فاستحق لمعايشته أدق تفصيل الضرائب واجتهاداته البناءة أن يستحوذ رضا الكبار، الكبار ليشغل مديراً للواردات... أيها السمير الآتي من أم المدن وأعرقها، من تاج هذا الشرق، من رحم القوانين ووحي الشرائع من مركز قيادي كنت فيه سيداً أصيلاً من بيروت العاصمة، مركز القرار، درة هذا العصر وقبلة الوافدين إلى حج الفرحة، فإليك أيها الرئيس الجديد نصرخ من الأعماق وطئت سهلاً ونعمت أهلاً." ■

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية

زواج

"كرت مسبحة" الزيجات في المعهد المالي في النصف الثاني من هذا العام، حيث احتفل المعهد بالأعراس الواحد تلو الآخر، من الزميل رياض أبو ساري، مدرب المعلوماتية الذي اقترن بالآنسة نسرين أبو سمرا، مروراً بالزميل إياد غنام، مدرب المعلوماتية الذي اقترن بالآنسة ملاك الجعيص، وصولاً إلى الزميلة "سيلينا جورج كرم" التي اقترنت بالسيد سامر بستاني، مبروك ...



المراقب ميراي الحاج (مالية جبل لبنان) من السيد جهاد جبر.

المراقب روبير عوض (مالية جبل لبنان) من الآنسة جلا معلوف.



المراقب سمعان ضو (مالية جبل لبنان) من الآنسة لوسي أسعد.

المراقب فادي جرجورة (مالية جبل لبنان) من الآنسة جاكي خوري مخايل.

المراقب فادي عبدالله (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة لبنى ديب.

بنين وبنات

- رزقت المراقبة الرئيسية، كوكب إسماعيل (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسمته علي.
- رزق المراقب عماد منصور (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه عمر.
- رزق المراقب جهاد صادق (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه جاد.
- رزق المراقب إسكندر محفوظ والمحررة رانيا أبو زيد (مالية جبل لبنان) بتوأمين اسمياهما شربل ونور.
- رزق المراقب الرئيسي محمد الجزار (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسماها ميرا.
- رزقت المراقبة الرئيسية رانيا المصطفى (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسمتها تينا.
- رزقت المراقبة ماجدة علام (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسمتها يارا.
- رزقت المراقبة ربى دندشي (مالية لبنان الشمالي) بمولود اسمته بهاء.
- رزقت المراقبة كريستيان حيدر(مالية لبنان الشمالي) بمولود اسمته شربل.

شهادات وتكريم



نال المراقب ميشال بو ماضي (مالية جبل لبنان) إجازة فنية في اختصاص المراجعة والخبرة في المحاسبة.
كرمت مديرية الجمارك، السيد نقولا الضيعة، الذي شغل منصب رئيس مصلحة قبل أن يتفاعد، وذلك بحضور وزير المالية الدكتور جهاد أزعور.

الى اللقاء

زملائي وأصدقائي في وزارة المالية،
بعد مضي ٤ سنوات ونيف على عملي في المعهد المالي، لقد حان الوقت لأستودعكم على أمل أن ألقاكم قريباً.
في الواقع، إن عملي كفرد من أسرة وزارة المالية كان مغنياً جداً ومفيداً من الناحيتين العملية والشخصية. على الصعيد العملي، لقد اكتسبت خبرة واسعة في العمل في القطاع العام لاسيما في إحدى أكبر الوزارات وأهمها شأناً، خبرة لا يمكن الاستعاضة عنها ولا حتى اكتسابها في أي مكان آخر؛ وعلى الصعيد الشخصي، فإنني أفتخر كثيراً كوني عملت يوماً مع فريق عمل شاب وديناميكي ومع زملاء يتمتعون بخبرة عالية في عملهم، ومستعدّون للعطاء والتعاون.
أتمنى لكم التوفيق في حياتكم المهنية والشخصية على أمل أن نبقى على اتصال...

ميشلا رزق

نشرة صادرة عن المعهد المالي

هاتف: ٤٢٥١٤٧- ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: شارك في إعداد محتويات هذا العدد جنان دويهي، وسابين حاتم.
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: Int'l pictures، وكاميرا المعهد المالي
تنفيذ وطباعة: المطبعة العربية

المكتبة المالية

الطلاب الجامعيّون في المكتبة المالية

في إطار سعي وزارة المالية لتعزيز التواصل مع الشباب الجامعي اللبناني، تابع المعهد المالي تنظيم ورش عمل تتوجّه إلى الطلاب الجامعيين في المكتبة المالية، لاسيّما في اختصاصات الإدارة العامة والعلوم السياسية وإدارة الأعمال والاقتصاد. تهدف هذه الورش إلى تعريفهم على هيكليّة وزارة المالية ومشاريعها والنظام الضريبي في لبنان وسياسات الدين العام. كما يتطرّق البرنامج إلى آلية التوظيف الحالية في وزارة المالية ودور المعهد المالي في مواكبة المسار المهني للموظفين. ويتعرّف الطلاب خلاله على المكتبة المالية وعلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة. واستقبل المعهد في ٢٣ آب ٢٠٠٥ مجموعة من ٢٥ متخرّجاً من كليّة التجارة وإدارة الأعمال في جامعة بيروت العربيّة، ويستمر المعهد بفتح أبوابه أمام الراغبين من أساتذة وطلاب للمشاركة في هذه اللقاءات خلال العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

كتاب من المكتبة المالية



أصول محاسبة المصارف التجارية في إطار التصميم المحاسبي العام اللبناني بين النظرية والتطبيق/ محمد ياسين غادر.- بيروت: المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٥

يتناول هذا الكتاب عرضاً مفصلاً لمحاسبة المصارف التجارية في إطار التصميم المحاسبي العام اللبناني، وقد تم شرح الموضوع بأسلوب سهل وممتع، وبطريقة تسمح للقارئ والطالب والمهتم قراءة وفهم مضمون المادة العلمية من خلال جعلها قريبة من الواقع العملي التطبيقي، وبعيدة عن التعقيدات النظرية قدر المستطاع.
ومن خلال هذا الكتاب حاول المؤلف إعطاء صورة شاملة عن العمليات المصرفية المقدمة من المصارف التجارية عبر فروعها والإدارات المركزية، وربط هذه الخدمات والأعمال بالإثبات المحاسبي لها من خلال التصميم المحاسبي العام.
وقدم الكاتب بعض التمارين والحلول المناسبة لكل فصل، شارحاً وقائع العمليات المحاسبية التي يرتكز عليها، ثم وضع ست حالات عملية في نهاية الكتاب وردت في امتحانات سابقة.